الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/47/183
25 February 1993

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٧٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة
[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/47/718/Add.2 و Corr.1)]

١٨٣/٤٧ - الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أهمية واستمرار صحة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع[٢]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[٣]، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح اقل البلدان نموا[٤]، ومختلف الاتفاقات، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١[٥]، التي اعتمدت في أثناء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

واذ تشير الى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة[٦]، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كجهاز للجمعية العامة، وقرارها ٢٦١/٤٥

---

(١) القرار دإ - ٣/١٨، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧)، و ٢/٣١ ألف وباء، و ٣/٣٤.

المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١ الذي قررت فيه عقد الدورة الثامنة للمؤتمر في كرتاخينا دي انديأس، كولومبيا، في الفترة من ٨ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢،

وقد نظرت في الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، ولاسيما الإعلان والوثيقة المعنونين "شراكة جديدة من أجل التنمية : التزام كرتاخينا"(٧)، واذ تلاحظ مع الارتياح النتيجة الناجحة جدا التي تكللت بها الدورة الثامنة للمؤتمر، وروح التعاون والتضامن الصادقين ــ روح كرتاخينا ــ التي انبثقت منها،

واذ تعرب عن عميق امتنانها لكولومبيا حكومة وشعبا للحفاوة التي شملا بها المشتركين في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وللمرافق التي وفراها لعقد الدورة الثامنة،

واذ تلاحظ أهمية متابعة تنفيذ السياسات والتدابير التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة وابقائها قيد الاستعراض،

واذ تؤكد أن مشاعر القلق التي تساور المجتمع الدولي ازاء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وقضايا التجارة والتنمية، والصعوبات التي تواجه العديد من البلدان في تحقيق معدلات تنمية مرضية، تستحق اهتماما مستمرا، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية،

واذ تؤكد من جديد، في هذا السياق، الحاجة الى اعطاء أولوية للمشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا من جراء ضعف اقتصاداتها وتأثرها بصورة خاصة بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية،

واذ تكرر تأكيد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينبغي أن تسفر عن نتائج جوهرية ومتوازنة في كل المجالات المطروحة للبحث، وإذ تعرب عن قلقها لأن تلك المفاوضات لم تكتمل بعد، وإن كانت تأمل أن تنتهي سريعا إلى نتيجة ناجحة مع مراعاة المصلحة المحددة للبلدان النامية،

أولا

١ - تؤيد النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، ولا سيما الالتزامات التي تم الاتفاق عليها، وتشدد على أهمية الشراكة الجديدة من أجل التنمية التي أعلنها المؤتمر في تلك الدورة والتي ستقوم البلدان في اطارها بالعمل معا بتعاون ونشاط من أجل التصدي لتحديات التنمية في التسعينات، وتعرب عن ارادتها السياسية ومسؤوليتها فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها؛

---

(٧) TD/364، الجزء الأول، الفرع ألف.

٢ - ترحب بتدابير الاصلاح المؤسسي بعيدة الأثر التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة فيما يتعلق بوظائف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجهازه الحكومي الدولي وأساليب عمله وتوجهاته الفنية، وتوافق على أن هذه التدابير تشكل مساهمة قيّمة في عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة التي بدأتها الجمعية العامة؛

٣ - تعيد تأكيد الدور الهام الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه جهازا رئيسيا للجمعية العامة في ميدان التجارة والتنمية وأنسب مركز تنسيق في الأمم المتحدة نفسها للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها من قضايا في مجالات رئيسية تشمل التجارة والسلع الأساسية والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، بما يخدم مصالح جميع البلدان، ولاسيما مصالح البلدان النامية؛

٤ - ترحب بموافقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على إعادة تركيز أعماله الفنية على أربعة مجالات، هي شراكة جديدة من أجل التنمية، والترابط العالمي، ومسارات التنمية، والتنمية المستدامة، باعتبارها توجهات لتطوير نهج جديدة لتناول القضايا الطويلة الأمد، وأفكارا يهتدى بها في اتباع أساليب عمل جديدة تجاهها، وتقدر الجهود التي بذلت في هذا الشأن وتشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الخصوص؛

٥ - ترحب أيضا بالأولوية العالية التي يوليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقضايا السلع الأساسية، وتخفيف حدة الفقر، وتنمية الخدمات، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والاستثمار والتدفقات المالية، والتحويل الى القطاع الخاص، وإتاحة الفرص التجارية للبلدان النامية، والاستثمار ونقل التكنولوجيا، والكفاءة في التجارة؛

٦ - تؤكد أهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى التنمية المستدامة في سياق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بشأن جملة أمور منها المسائل المتصلة بالتجارة في مجالات البيئة والتخفيف من حدة الفقر والسلع الأساسية والتكنولوجيا؛ وفي هذا الصدد، تطلب إلى المؤتمر العمل بشكل وثيق مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛

٧ - تدعو جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة الى الاستجابة بالقبول للطلبات التي توجه اليها فيما يتعلق بالأجزاء ذات الصلة من الالتزامات الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة؛

(١١) المرجع نفسه، المجلد الثاني، الفصل الثاني، الفرع باء - ٨.

١٤ - تؤيد القيام، في حدود الموارد القائمة، بعقد ندوة دولية للأمم المتحدة بشأن الكفاءة في التجارة في عام ١٩٩٤ مدتها اسبوع واحد، وتطلب الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد تلك الندوة، آخذا في اعتباره الأعمال التحضيرية للفريق العامل المخصص المعني بالكفاءة في التجارة والتابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

١٥ - تحيط علما بالمساهمة القيّمة التي قدمها مجلس التجارة والتنمية، والتي يشهد عليها "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٢"[١٢]، في تفهم الآثار الدولية المترتبة على السياسات الاقتصادية الكلية والقضايا المتعلقة بالترابط العالمي مع الاشارة بوجه خاص الى التحول الذي طرأ مؤخرا على مشاكل التنمية وآفاقها، وترحب بالنتيجة التي أسفرت عنها مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع؛

١٦ - تحيط علما أيضا بالتسليم من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ومن جانب مجلس التجارة والتنمية بأنه ينبغي للحكومات أن تنظر، كجزء من مكافحة الحمائية وحسب مقتضى الحال، في إنشاء آليات شفافة على المستوى الوطني؛

ثالثا

١٧ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد في تعزيز التدابير اللازمة لتنشيط عملية التنمية في البلدان النامية، متابعة لهدف تنشيط التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين؛

١٨ - تحث جميع البلدان على أن تفي بالتزاماتها بوقف وعكس مسار الحمائية وعلى أن تتوصل إلى اتفاق نهائي حول القضايا المتبقية لجولة أوروغواي، وتعيد تأكيد أن توصل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الى نتيجة متوازنة وشاملة له أهمية حاسمة، وهو أمر لازم من أجل تعزيز قواعد وضوابط نظام التجارة الدولي والتعزيز الكبير لآفاق التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان. وبخاصة البلدان النامية.

الجلسة العامة ٩٣
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

(١٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.D.7.

(١١) المرجع نفسه، المجلد الثاني، الفصل الثاني، الفرع باء - ٨.

١٤ - تؤيد القيام، في حدود الموارد القائمة، بعقد ندوة دولية للأمم المتحدة بشأن الكفاءة في التجارة في عام ١٩٩٤ مدتها اسبوع واحد، وتطلب الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد تلك الندوة، آخذا في اعتباره الأعمال التحضيرية للفريق العامل المخصص المعني بالكفاءة في التجارة والتابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

١٥ - تحيط علما بالمساهمة القيّمة التي قدمها مجلس التجارة والتنمية، والتي يشهد عليها "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٢"(١٢)، في تفهم الآثار الدولية المترتبة على السياسات الاقتصادية الكلية والقضايا المتعلقة بالترابط العالمي مع الاشارة بوجه خاص الى التحول الذي طرأ مؤخرا على مشاكل التنمية وآفاقها، وترحب بالنتيجة التي أسفرت عنها مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع؛

١٦ - تحيط علما أيضا بالتسليم من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ومن جانب مجلس التجارة والتنمية بأنه ينبغي للحكومات أن تنظر، كجزء من مكافحة الحمائية وحسب مقتضى الحال، في إنشاء آليات شفافة على المستوى الوطني؛

ثالثا

١٧ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد في تعزيز التدابير اللازمة لتنشيط عملية التنمية في البلدان النامية، متابعة لهدف تنشيط التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين؛

١٨ - تحث جميع البلدان على أن تفي بالتزاماتها بوقف وعكس مسار الحمائية وعلى أن تتوصل إلى اتفاق نهائي حول القضايا المتبقية لجولة أوروغواي، وتعيد تأكيد أن توصل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الى نتيجة متوازنة وشاملة له أهمية حاسمة، وهو أمر لازم من أجل تعزيز قواعد وضوابط نظام التجارة الدولي والتعزيز الكبير لآفاق التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان. وبخاصة البلدان النامية.

الجلسة العامة ٩٣
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

---

(١٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.D.7.